Open Access VOL4 (1) 2022

Electronic voting in Joint-Stock Companies

Prepared by
Walid Mohammed Abdul Latif Hussein,
Faculty of Law -Aswan University
supervision
Prof. Dr. Atef Mohamed Rashed Al-Faqih
Professor of Commercial Law and Vice Dean of the Faculty of Law - Menoufia University

Research Summary:

The issue of using the Internet by shareholders has become an undeniable reality. Despite the negatives that this technology may face in its implementation, its uses have many positive characteristics, especially in the case of shareholders who are not present at the meeting. In this research, I have discussed the nature and advantages of electronic voting, which includes all types of voting, including electronic means of voting and casting votes, and electronic means of sorting them.
It also addressed the conditions that must be met for electronic voting, and its role in joint-stock companies, by setting controls that ensure facilitation for investors and achieve the speed of completing their transactions and organizing work procedures in holding general assemblies of joint-stock companies in light of the development of modern electronic systems and stipulating the permissibility of using them to display items on the agenda of the company's general assembly meeting and voting.

The research reached a set of results, the most important of which are: Electronic voting contributed to the effectiveness of general assemblies and their essential role in managing the company, as this system enables overcoming the phenomenon of the absence of shareholders and the phenomenon of the huge number of shareholders in joint-stock companies. Electronic voting will also lead to changing and updating the mechanisms of practicing the company's business to operate with information technology tools, and to reach the highest possible level of accuracy in its mechanisms, in addition to moving it towards direct democratic practice without an intermediary as much as possible, to be a research of a political revolution made by information technology under an effective information security system.

Keywords: Electronic voting - General Assembly - Joint Stock Company

التصويت الإلكتروني في الشركات المساهمة

إعداد الباحث
وليد محمد عبد اللطيف حسين
باحث بدرجة الدكتوراه
كلية الحقوق – جامعة أسوان
اشراف
أ.د / عاطف محمد راشد الفقي
استاذ القانون التجاري ووكيل كلية الحقوق– جامعة المنوفية

ملخص البحث:

لقد أصبحت مسألة استعمال الانترنت من طرف المساهمين حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها، فعلى الرغم من السلبيات التي قد تعتري هذه التقنية في تنفيذها إلا أن استعمالاتها تمتاز بالعديد من الخصائص الايجابية لاسيما في حالة المساهمين غير الحاضرين في الاجتماع. وقد تناولت في هذا البحث ماهية ومزايا التصويت الإلكتروني الذي يضم جميع أنواع عديدة من التصويت تضم كلا من الوسائل الإلكترونية للاقتراع وصب الأصوات والوسائل الإلكترونية لفرزها. كما تناولت في الشروط الواجب توافرها للتصويت الإلكتروني، ودوره في شركات المساهمة، من خلال وضع الضوابط التي تكفل التيسير على السادة المستثمرين وتحقق سرعة إنجاز تعاملاتهم وتنظيم إجراءات العمل في انعقاد الجمعيات العامة للشركات المساهمة في ضوء تطور الأنظمة الإلكترونية الحديثة والنص علي جواز استخدامها لعرض بنود جدول اجتماع الجمعية العامة للشركة والتصويت.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: ساهم التصويت الالكتروني في فعالية الجمعيات العامة وقيامها بدوره الأساسي في إدارة الشركة، لما يمنحه هذا النظام من التغلب على ظاهرة غياب المساهمين وظاهرة العدد الهائل من المساهمين في شركات المساهمة، كما أن التصويت الإلكتروني سوف يؤدي إلى تغيير وتحديث آليات ممارسة أعمال الشركة لتعمل بأدوات تكنولوجيا المعلومات، والوصول بآلياتها إلى أعلى مستوى ممكن من الدقة، علاوة على السير بها صوب الممارسة الديمقراطية المباشرة دون وسيط قدر الإمكان لتكون بحث ثورة سياسية صنعتها تكنولوجيا المعلومات في ظل نظام أمن فعال للمعلومات.

الكلمات المفتاحية: التصويت الالكتروني– الجمعية العامة– الشركة المساهمة

مشكلة الدراسة:

في ظل أهمية دراسة التطور الالكتروني، فإنه يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في رصد مدى استخدام الانترنت في عملية التصويت في الشركات المساهمة، والوقوف على طبيعة مكوناته مزاياه وأهميته في

التصويت، بالإضافة التعرف على الشروط الواجب توافرها للتصويت الإلكتروني والضوابط التي تكفل التيسير علي السادة المستثمرين وتحقق سرعة إنجاز تعاملاتهم وتنظيم إجراءات العمل في انعقاد الجمعيات العامة للشركات المساهمة في ضوء تطور الأنظمة الإلكترونية الحديثة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) التعرف على ماهية ومزايا التصويت الإلكتروني.

٢) توضيح الشروط الواجب توافرها للتصويت الإلكتروني.

٣) توضيح دور الوسائل الالكترونية في التصويت في الشركات المساهمة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١) ما طبيعة التصويت الالكتروني ومزاياه؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية:

٢) ما الشروط الواجب توافرها للتصويت الإلكتروني.

٣) ما دور الوسائل الالكترونية في التصويت في الشركات المساهمة؟

أهمية الدراسة:

تتلخص أهميتها في:

- التعرف على واقع تطور الوسائل الالكترونية والتعرف على مزاياها وأهميتها.
- المساهمة في استخدام الوسائل الالكترونية في التصويت في الشركات المساهمة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدارسة المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يتوقف فقط عند وصف المعلومات المتعلقة بالتصويت الالكتروني في الشركات المساهمة "، واستقصاء مظاهره وعلاقته المختلفة، ويقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تساهم في الإصلاحات القانونية .

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

التصويت الالكتروني:

بأنه عبارة عن مصطلح يشمل أنواع عديدة من التصويت تضم كل من الوسائل الالكترونية للإدلاء بالرأي والقيام بعملية الاقتراع عبر تكنولوجيا الاتصالات الإلكترونية، أي بواسطة أنظمة الإعلام الآلي (الكمبيوتر)، وصب الأصوات والوسائل الإلكترونية لفرزها.

المقدمة:

منح القانون الفرنسي أسلوب التصويت بالمراسلة في جميع الجمعيات العادية وغير العادية للشركة بمقتضي نص القانون رقم ٨٣/١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣ والمعدل لقانون الشركات الصادر عام ١٩٦٦ المادة ١٦١ منه باستهداف وتشجيع المساهمين علي المشاركة في تسيير أمور الشركة ومراقبة مجلس إدارتها ونشاطها رغم عدم حضورهم اجتماعات الجمعية العامة للشركة وتجنب مخاطر اللجوء إلي التفويضات

المطلقة من قبل المساهمين ووضع لها نهاية للتجاوزات التي تتولد عن هذه التفويضات[١]، وقد نظم القانون الفرنسي تنظيم عملية إعلام المساهمين من خلال إرفاق بنود ومعلومات جدول أعمال الجمعية مع دعوة الاجتماع للحضور وأن تكون استمارة التصويت بالمراسلة مرفقة مع جدول أعمال الجمعية ومصاغة بطريقة سهلة وفقا لترتيب جدول الأعمال يستطيع من خلالها المساهم أن يعطي صوته أو لا يعطي صوته أو يمتنع عن التصويت علي مشروع القرار من خلال الاستمارة المرسلة وفقا لترتيب القرار في جدول الأعمال، كما تشمل استمارة التصويت علي بعض البيانات الشخصية مثل (الاسم – التوقيع – العنوان – توقيع النائب– التاريخ)، كما أعتبر القانون الفرنسي الامتناع عن التصويت أو عدم وضوع التصويت في الاستمارة المرسلة يعتبر تصويتا في غير صالح مشروع القرار المدرج علي جدول الاجتماع[٢].

كما أن القانون المصري لم يكن يجيز التصويت بالمراسلة حتى وقت قريب، سواء المراسلة المادية عن طريق إرسال المساهم لصوته عن طريق مظروف مغلق بالبريد أو عبر وسائل الاتصال الحديثة ولا حتى البث الحى لوقائع الاجتماع عبر الفيديو كونفرنس دائرة تلفزيونية مغلقة، فلكى يحتسب صوت المساهم كان يجب أن يكون حاضرا للاجتماع شخصيا أو عن طريق مفوض عنه أو وكيله، فاعتباره حاضراً بوسائل بديلة لم يكن مسموح به في القانون المصري حتى مطلع عام ٢٠١٨ وقد رغب المشرع المصري – بمناسبة إصداره للقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ – في إجراء تعديل على كيفية التصويت داخل اجتماعات الجمعية العامة لشركة المساهمة بحيث أضحى التصويت بالمراسلة عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة (التصويت الإلكتروني عن بعد) جائزا.[٣]

كذلك عمل المشرع المصري علي أن يختبر هذا النظام المستحدث أولا فلم يجعله إجباريا وإنما أتاحه كنظام تصويت جوازي للشركات التي ترغب في إتباعه ، وبالتالي فهو نظام غير إلزامي يستوجب إقراره أو إتباعه تعديل النظام الأساسي للشركة للنص على الآخذ به عند التصويت على بنود أعمال اجتماعات الجمعية العامة للشركة سواء العادية أو الغير عادية، وتنص الفقرة (ثالثاً) من المادة ٧٣ من قانون الشركات المضافة بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ على أنه " ويجوز للشركات المقيدة اسهمها بنظام الإيداع والقيد المركزي استخدام ما تراه من الأنظمة الإلكترونية لعرض بنود اجتماعات الجمعية العامة العادية أو غير العادية والتصويت عليها عن بعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية ، وذلك كله وفقاً للشروط والإجراءات التي تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون "[٤].

كما أنه بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ أضيفت المادة ٢٤٠ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات والمضافة تفصيلاً للفقرة الثالثة من المادة ٧٣ المشار إليها حيث جاء نصها على

([1]) Huet Jérôme. (2002). Vote électronique dans les sociétés commerciales، le vendredi 21 juin.

([2]٥) Ripert, G., & Roblot, R.. (2009). Traité de droit commercial, Les sociétés commerciales (Tome 1, Vol. 2). L'Extenso Éditions, Paris., p. 864, No,1200

([3]) الجندي، محمود محي الدين محمد. (٢٠٢٢) الجوانب القانونية للتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركات المساهمة، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة دمياط، العدد (٦)، يوليو، ص ١٠٩٣-١٠٩٤.

([4]) دليل حماية المساهمين في الجمعيات العمومية الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٩ ص ٣٦

النحو التالي تحت عنوان " ويجوز للشركات المقيدة أسهمها بنظام الإيداع والقيد المركزي استخدام أي من الأنظمة الإلكترونية لعرض بنود اجتماعات الجمعية العامة العادية أو غير العادية والتصويت عليها عن بعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية [٥]، ويجب أن يتضمن النظام الآلي للتصويت لاجتماعات الجمعية العامة ما يمكن المساهم من إبداء رأيه في الموضوعات المعروضة على الجمعية دون أن يلتزم بحضور اجتماعاتها وذلك خلال الخمسة أيام عمل السابقة على عقد الجمعية العامة، مع ضمان أحقية المساهم بالتصويت من حيث امتلاك الحد الأدنى لحضور الجمعية العامة، وبقاء المساهم ضمن قائمة الملاك حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة وعدم تكرار التصويت ، وفي نهاية الفترة الزمنية للراغبين بالتصويت عن بعد ، يتم إعداد الملف النهائي بناتج التصويت بعد التحقق من ملكية المساهم لأسهم الشركة يوم انعقاد الجمعية وتسليمه للشركة لاعتماد الأصوات وحسابها ضمن النصاب القانوني . ويحق للمساهم الذى قام بالتصويت عن بعد حضور الجمعية وإعادة التصويت إن رغب مع إلغاء نتيجة تصويته السابقة التي تمت عن بعد [٦].

وقد عرف مشروع التوجيه الأوروبي بشأن التوقيع الإلكتروني La Signature electronique الصادر في ٨ مايو ١٩٩٨ هذا التوقيع بقوله " توقيع رقمي يحتوي – بصفة أساسية – علي بيانات يستعملها صاحب التوقيع وذلك تعبيرا عن قبوله لمحتوي هذه البيانات" [٧].

وزيادة على ما تقدم نعتقد أن من سيعد نظام للتصويت الإلكتروني عن بعد في مجال الشركات ويسهر على تشغيله وضمان نزاهته وعدم اختراقه يتعين عليه أن يحصل على ترخيص من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن كونه سيلتزم بكافة أحكام قانون التوقيع ولائحته التنفيذية.[٨]

فأصبحت مسألة استعمال الانترنت من طرف المساهمين حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها، فعلى الرغم من السلبيات التي قد تعتري هذه التقنية في تنفيذها إلا أن استعمالاتها تمتاز بالعديد من الخصائص الايجابية لاسيما في حالة المساهمين غير الحاضرين في الاجتماع، أو المساهمين غير المقيمين في البلاد والمساهمين الأجانب، وأيا كانت الانتقادات التي يمكن توجيهها لاستعمال الانترنت في الجمعية العامة أو في شركات المساهمة عموما، فإن الانترنت يساهم بشكل كبير دون شك في الاقتصاد في النفقات المتعلقة بالإعداد للجمعية والمشاركة والتصويت فيها[٩].

وهنا تبرز أهمية التصويت الإلكتروني هذا من خلال جملة من الاعتبارات العلمية والعملية، فتتجلي الأهمية العلمية من جراء ما يمكن أن تقدمه تقنية التصويت الإلكتروني من إضافة على توسيع رقعة مشاركة

---

(٥) د / عرب، سلامة فارس. (٢٠١٨). التصويت التراكمي والتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركة المساهمة في القانون المصري ، " دراسة تأصيلية انتقادية، دار النهضة العربية، ص ٦١ .

(٦) المادة ٢٤٠ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمضافة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢.

(٧) د/ سرحان، سعودي حسن ، د / الفقي، عاطف محمد. (٢٠٢٠). التجارة الإلكترونية ، مطبعة المعارف، ص ٧٣

(8) Carlson, C. (2004). E-Voting Returns Mixed Results » Www.Eweek.Com، November 8.

(٩) د / أكنيدي، عبد المنعم. (٢٠٢١). المساهم الإلكتروني ، مفهوم مستجد في شركات المساهمة ، مجلة الحقوق ، العدد (٢٣)، ص ١٨٣

جميع المساهمين وكذا ضمان شفافية أكبر لعملية التصويت على القرارات المدرجة على جدول أعمال الجمعية، أما الأهمية العملية فتظهر أساسا من خلال ما يوفره التصويت الإلكتروني من اختصار للوقت والجهد والأموال المتعلقة بالتصويت في جميع أشكالها ومراحلها المختلفة.[١٠]

وعلي ذلك فإن تجميع المساهمين تحتاج وقتا طويلا لاكتمال النصاب القانوني حتي يكون الاجتماع صحيحا ولتحقيق حق المساهم في حضور الجمعية العامة، هذا ما يمثل صعوبة كبيرة قد يستحيل معها تجميع هؤلاء المساهمين في وقت واحد[١١].

فقد وضع الابتكار العلمي والتكنولوجي في عصرنا الحاضر القانون أمام العديد من المسائل المستحدثة ، التي تتطلب منه اتخاذ مواقف منظمة ومحددة للأطر الموضوعية والإجرائية المتعلقة به، كما أصبحت مسألة استعمال الإنترنت من طرف المساهمين ومجلس الإدارة حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها ، فعلي الرغم من السلبيات التي قد تعتري هذه التقنية إلا أن مباشرتها تمتاز بالعديد من الخصائص الإيجابية لا سيما في حالة المساهمين غير الحاضرين للاجتماع والمساهمين غير المقيمين من الأجانب، فان التصويت الإلكتروني يساهم دون شك في إبداء المساهم أو مجلس الإدارة في إبداء رأيه مباشرة وحضور الجلسة بنفسة وإبداء موافقته أو رفضه علي جدول الأعمال دون وكيل وأيضا الاقتصاد في النفقات المتعلقة بالإعداد للجمعية والمشاركة والتصويت لكل من لم يحضر الاجتماع ، وقد كانت التشريعات الأنجلوسكسونية سباقة إلي السماع باعتماد آلية التصويت عن بعد عن طريق المراسلة ، وذلك بهدف تمكين المساهمين من التعبير عن أراءهم بخصوص المسائل التي تهم الشركة خاصة بعد أن تبين أنه لا يمكن التصدي لظاهرة الغيابات للاجتماعات مباشرة وبطريقة فعالة [١٢].

ونعرض لهذه الموضوعات بالتفصيل في مبحثين على النحو التالي: –

أولا: ماهية ومزايا التصويت الإلكتروني

ثانيا: الشروط الواجب توافرها للتصويت الالكتروني

ثالثا: دور الوسائل الإلكترونية في التصويت في الشركات المساهمة

أولا: ماهية ومزايا التصويت الإلكتروني:

لقد أدي التطور الهائل في سبل الاتصال ونقل المعلومات، بصفة خاصة عن طريق جهاز الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت العالمية، إلى تيسير إتمام التصرفات القانونية عن بعد، ومن هنا أظهرت التطورات التقنية والتكنولوجيا الإلكترونية نمطاً جديداً من التصويت يتم من خلال أجهزة خاصة، يُسمى بالتصويت

(10) GIBSON, R., (2002). Elections Online: Assessing Internet Voting in Light of the Arisona Democratic Primary, Political Science Quarterly, Vol. 116, No. 4 , P. 564.

(١١) د/ أمين، عماد محمد . (٢٠٠٨). حماية المساهم في شركة المساهمة ، دار الكتب القانونية، ص ٩٠

(12) Boudry, A.(2005). Les actions de préférence. Magistère juriste d'affaire, DESS-DJCE, sous la direction de Michel Germain, Université Paris 2, Panthéon - Assas, Mai..

الإلكتروني، حيث يعد بمثابة وسيلة إضافية يتم قبولها بشكل عام للتعبير عن صوت المساهم في اجتماعات الجمعيات العامة لشركات المساهمة، ودون شرط الحضور المادي للمساهم. (١٣)

ومن هذا المنطلق أصبح التصويت الإلكتروني يسترعي الاهتمام الكبير لمختلف الفعاليات : الحكومات ، البرلمانات ، الناخبين ، الباحثين والمعاملات التجارية والصناعية، وقد تزايد الاهتمام ذلك بفعل ازدياد الاعتناء بقضايا الحكومة الإلكترونية، والديمقراطية الإلكترونية إلخ من ناحية ، وبفعل الرغبة في تجاوز مشاكل الأنظمة الانتخابية المحلية ، التي تفتقر بدرجة كبيرة إلى المرونة على المستوي الزمن المخصص للانتخاب وحضور الناخب في مراكز الاقتراع وتحول في أحوال كثيرة دون قيام المواطنين بالإدلاء بأصواتهم، من ناحية أخري.(١٤) وعليه سوف يشير البحث إلي التعريفات التي وردت في نظام التصويت الالكتروني كالتالي:

مفهوم التصويت الإلكتروني:

يعرف التصويت الإلكتروني بأنه "مصطلح يشمل أنواع عديدة من التصويت تضم كلا من الوسائل الإلكترونية للاقتراع وصب الأصوات والوسائل الإلكترونية لفرزها"(١٥).

كما يعرف بأنه تقنية تضم التكنولوجيا السمعية والبصرية والإعلاميات والاتصال، وتمكن شخصين أو أكثر موجودين في أماكن مختلفة من مشاهدة بعضهم البعض عبر وسائل وشبكات الاتصال الحديثة ، والتحاور شفويا بشكل فعلي في وقت وآن واحد، وتمثل خطوة مهمة ومتطورة نحو التغلب علي مشكلة البعد الجغرافي ومصاريف الانتقال والازدحام المحتمل في حالة وجود عدد كبير من المساهمين المشاركين في الحضور، وتمكن من عقد الجمعية العامة في عدة أماكن مختلفة وفي نفس الوقت (١٦).

الرقمية Digitization

وهي تعني طريقة وأسلوب لنقل وتخزين المعلومات الصوتية والكتابات والفيديو في الشبكة الإلكترونية أو جهاز الحاسوب بأجهزة المعالجة الرقمية وتقوم بتحويل المعلومات إلي أرقام وتخزينها في ذاكرة الحاسوب مما يساعد علي معالجة ونقل البيانات في الشبكة العنكبوتية(١٧).

مزايا التصويت الإلكتروني

إن نظام التصويت الإلكتروني عن بعد في مجال اجتماعات الجمعيات العامة للشركات هو نظام إلكتروني مستحدث يتيح للمساهمين أو الشركاء الذين لا يتمكنون من حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة (بالأصالة أو الإنابة Repestentatativ Physically Or An) التصويت علي القرارات التي تعرض علي

([13]) Philippe Bissara,(2003). L'amelioration Des Conditions De Vote Des Actionnaires Non-Residents Des Societes Cotees Françaises, Janvier, P. 35.

(١٤) محمود محي الدين محمد الجندي (٢٠٢٢): الجوانب القانونية للتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركات المساهمة، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة دمياط، العدد (٦)، يوليو، ص ١٠٩٥.

(١٥) كوكز، صدام فيصل. (٢٠١٢). التصويت الإلكتروني وأمن العملية الانتخابية الإلكترونية ، دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية ، جامعة الانبار العراق، ص ٤

([16]) Glotin, M. C. (2002). Les délibérations sociales par retransmission. J.C.P., E. L., P : 722

(١٧) د/ عبد العزيز، هاشم فتح الله عبد الرحمن. (٢٠٢٤). الثورة الرقمية الثانية (الرقمنة الإبداعية) وسوق العمل، البطالة التكنولوجية نموذجا ، مجلة إبداعات تربوية ، العدد (٢٨)، إصدار يناير، ص ١٨٧.

اجتماع الجمعية العامة عبر وسائط إلكترونية آمنة خلال فترة محددة قبل انعقاد هذا الاجتماع ويعتبر حضورهم لهذا الاجتماع حضورا بالأصالة ، وتضاف الأصوات التي تتم عبر هذه الوسائط الإلكترونية (المؤيدة أو المعارضة) إلي نصاب الحضور وتحسب ضمن ناتج التصويت النهائي علي كل قرار من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة [١٨] ومن ثم يمتلك التصويت الالكتروني بعدد من المزايا أهمها:

١) يساعد التصويت الإلكتروني في تعزيز المشاركة الفعالة بين المساهمين؛ من خلال قيام المساهمين أنفسهم بدور فعال في تبادل الآراء الخاصة بصنع السياسات عن طريق اقتراح خيارات وبدائل للسياسات العامة المطروحة، حيث يؤدي استخدام التصويت الإلكتروني إلى التشاور والمشاركة وأن تصبح أعمال الشركة أكثر شفافية مما يدعم التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات وزيادة الثقة في إدارة الشركة، حيث يهيئ استخدام المعلومات والتشاور والمشاركة في الاجتماعات فرصة للمساهمين كي يعرفوا خطط الشركة وتوصيل آرائهم لمجلس الإدارة، وتقديم مقترحات نافعة في عملية اتخاذ القرار مِمّا يجعل الشركة أكثر شفافية وتسهيل إجراءات التصويت داخل الاجتماعات إلى أبسط صورة وبدرجة واضحة جدا.

٢) من المعروف أن أغلب الشركات تتخذ من عاصمة الدولة مقراً لها، وذلك لتسهيل عملها وقربه من الإدارات الحكومية، ومعظم الاجتماعات تنعقد بمقر الشركة والذي قد يكون بعيدًا عن مواطن المساهمين الذين يكونون من مناطق مختلفة من الدولة، وقد يكونون أجانب عن الدولة وهذا ما يجعل أمر حضورهم للجمعيات العامة صعبا ومكلفا، ولذا نجدهم يتقاعسون عن حضور هذه الجمعيات، أما من خلال التصويت الإلكتروني فيمكن زيادة المشاركة لبعض الفئات من المساهمين والمتواجدين خارج البلاد، وقد أثبت ذلك تجارب الدول التي طبقت نظام التصويت الإلكتروني؛ لأنهم معنيون بالمساهمة بإبداء آرائهم في أعمال الشركة للمساهمة في عملية الإدارة.

٣) يؤدي تطبيق التصويت الإلكتروني إلى زيادة المهارات والقدرات التقنية والمساهمة في القضاء على الأمية التكنولوجية.[١٩]

٤) إضفاء درجة عالية من الشفافية والمصداقية على اجتماعات الشركة سواء في إعداد جداول الاجتماعات وربطها إلكترونيا من خلال شبكة البلوك تشن، حيث إن تعزيز النزاهة والشفافية في إدارة الشركة جراء وضوح النظم الإلكترونية المستخدمة ومنعها من إمكانية التزوير بأي شكل كان بالإضافة إلى إمكانية وتعدد المراقبة التقنية من طرف مراقبي الحسابات يؤدي بالحتم لجذب الاستثمارات وخصوصًا الأجنبية في الشركات المتبعة لنظم التصويت الإلكتروني .

٥) إن التصويت الإلكتروني يؤدي إلى تغيير وتحديث آليات ممارسة أعمال الشركة لتعمل بأدوات تكنولوجيا المعلومات، فتتم ممارستها بشكل إلكتروني ،رقمي، وأن الشركات التي قامت بتطبيقه تسعى إلى تحقيق قيمة مضافة تتمثل في ممارسة أعمال الإدارة بشفافية أكثر لجذب استثمارات جديدة من خلال تطبيق

([١٨]) د/ عرب، سلامة فارس . (٢٠١٨). التصويت التراكمي والتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركة المساهمة في القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

([19]) Gritzalis, D.A. (2002). Principles and requirements for a secure e-voting system. Computer. Secure. (21), (6), pp. 539-556.

مبادئ الإفصاح والشفافية لبث الثقة في أعمال الشركة وذلك من خلال الوصول بآلياتها إلى أعلى مستوى ممكن من الدقة، وتحديد المدة الزمنية للتصويت بحيث لا يُمكن بأي شكل كان التصويت خارج الوقت المحدد لذلك.

٦) وعلاوة على ذلك فإن التصويت الإلكتروني يُعد وسيلة سهلة ومناسبة لكبار السن والمرضى والمعوقين الذين لا تسمح ظروفهم الصحية بالتحرك والذهاب إلى مقر الشركة، وإمكانية الحفاظ على جميع المعلومات والنتائج الخاصة بإدارة الشركة بشكل بسيط وذكي وآمن، حيث يمكن الرجوع إليها في أي لحظة ودون عناء.

٧) سرعة إعلان النتيجة والدقة العالية في عملية العد والفرز، وبهذا يكون التصويت الإلكتروني وسيلة ناجحة للقضاء على التزوير وعدم النزاهة في الانتخابات، ودقه مراقبة مراقبي الحسابات لعملية التصويت.[٢٠]

ومن خلال العرض السابق يتضح للباحث أن القانون الفرنسي وضع حق التصويت الالكتروني قبل القانون المصري بعدة سنوات، وجعله نظاما في العديد من الشركات، في حين جعله القانون المصري نظاما اختياريا في كثير من الأحيان، وبناء عليه فقد اتسم هذا النظام بعدة خصائص منها أنه ساعد على توسيع رقعة مشاركة جميع المساهمين، وتخفيف الازدحام في مقر انعقاد الجمعيات العامة للشركة، فضلا عن ضمان شفافية أكبر لعملية التصويت على القرارات، وتوفير مزيد من الوقت والجهد والأموال المتعلقة بالتصويت في جميع أشكالها ومراحلها المختلفة.

ثانيا: الشروط الواجب توافرها للتصويت الإلكتروني:

وفقا للكتاب الدوري الصادر عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٠ والذي حرصت فيه علي وضع الضوابط التي تكفل التيسير علي السادة المستثمرين وتحقق سرعة إنجاز تعاملاتهم وتنظيم إجراءات العمل في انعقاد الجمعيات العامة للشركات المساهمة في ضوء تطور الأنظمة الإلكترونية الحديثة والنص علي جواز استخدامها لعرض بنود جدول اجتماع الجمعية العامة للشركة والتصويت علي قراراتها وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمضافة بموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ وعملا بأحكام المادة ٢٤٠ مكرر من اللائحة التنفيذية من ذات القانون[٢١]، كما حرصت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة علي تعريف المستثمرين علي كيفية استخدام هذه الأنظمة عند انعقاد الجمعيات العامة للشركة المساهمة يعمل بالضوابط والشروط التالية في حالة الرغبة في استخدام الأنظمة الإلكترونية لعرض بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة والتصويت عليه:-

---

([٢٠]) د/ فادي توكل (٢٠٢٢). التصويت الإلكتروني في شركات المساهمة عبر تقنية البلوك تشن (Blockchain)، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد (٣)، العدد (٢)، ص ٣٦٩- ٣٧٠.

([٢١]) كتاب دوري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٠

أولا: – اشترط المشرع أن يتضمن النظام الأساسي للشركة نصا يجيز للمساهمين في رأسمالها استخدام نظام التصويت الإلكتروني والتصويت عن بعد في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة

ثانيا: – كما اشترط القانون أن تكون أسهم رأسمال الشركات التي ترغب في إتباع هذا النظام مقيدة بنظام الإيداع والقيد المركزي لدي إحدى شركات الإيداع والقيد المركزي في مصر

ثالثا: – على الشركة استخدام أي من الأنظمة الإلكترونية الحديثة لعرض بنود اجتماعات الجمعية العامة العادية أو غير العادية للتصويت عليها عن بعد.

رابعا: – يكون المساهم الذي يستخدم نظام التصويت عن بعد من بين المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للشركة.

خامسا: – أن يتضمن نظام التصويت الإلكتروني عن بعد ما يمكن المساهم من مباشرة إبداء رأيه في بنود جدول أعمال الجمعية وذلك خلال الخمسة أيام عمل السابقة على عقد الاجتماع وإذا حضر شخصيا جاز له تعديل صوته.[٢٢]

سادسا: – ضمان أحقية المساهم بالتصويت من حيث امتلاك الحد الأدنى من الأسهم لحضور اجتماع الجمعية العامة

سابعا: – على المساهم الذي يرغب في استخدام نظام التصويت الإلكتروني ضمن قائمة المساهمين البقاء حتى تاريخ انعقاد الجمعية مع ضمان عدم تكراره للتصويت

ثامنا: – كما تلتزم الشركة بإعداد كشف نهائي يوضح ناتج التصويت على قرارات الجمعية العامة سواء ذلك الذي تم عن بعد بالتصويت الإلكتروني أو عن قرب وذلك أثناء حضور الاجتماع بالأصالة أو الإنابة.

تاسعا: – استخدام الأنظمة الإلكترونية لعرض بنود اجتماع الجمعية العامة والتصويت عليها عن بعد لا يعني عدم انعقاد الجمعية في المكان المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة، كما لا يعني انعقادها عن طريق وسائل الاتصال المسموعة أو المرئية (الفيديو كونفرانس كول وغيرها)، وإنما هو نظام يمكن المساهمين من الاطلاع على بنود جدول اجتماع الجمعية العامة والتصويت عليها عن بعد وذلك خلال الخمسة أيام عمل السابقة على التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة للشركة.[٢٣]

ثالثا: دور الوسائل الإلكترونية في التصويت في الشركات المساهمة:

يلعب نظام التصويت الالكتروني دور كبير في فعالية الجمعيات العامة وقيامها بدوره الأساسي في إدارة الشركة المساهمة، لما يمنحه هذا النظام من التغلب على ظاهرة غياب المساهمين عن اجتماعات الجمعيات العامة في شركات المساهمة والذي بموجبه يسمح للمساهمين الذين لا يستطيعون حضور الجمعيات العمومية، التصويت عن بعد باستخدام مؤتمرات الفيديو للمشاركة في الاجتماعات العامة للمساهمين، وذلك على القرارات المهمة والمصيرية للشركة دون الحاجة الى الحضور الى مقر انعقاد هذه الجمعيات مما يساهم

([٢٢]) عرب، سلامة فارس .(٢٠١٨). التصويت التراكمي والتصويت الالكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة الشركات المساهمة في القانون المصري، مرجع سابق، ص ٦٥.

([23]) Arnaud, M. Charpentier,. (2012). Les Actionnaires Dans La Gouvernance Des Sociétés Cotées Françaises , Master 2 Professionnel Droit Des Affaires Et Fiscalité , Juin, P. 40.

في زيادة نسبة المشاركة الفعالة في التصويت وهو ما يتوقع أن ينعكس على رفع مستوى إدارة الشركات وأداءها وفي الوقت نفسه سيساهم في تخفيض التكاليف المادية التي تتحملها الشركات نتيجة التأجيل المستمر لانعقاد الجمعيات العمومية نتيجة عدم اكتمال النصاب القانوني وما قد يترتب على ذلك من تأخير لبعض القرارات المهمة.[٢٤]

وعليه يجب علي الشركات استخدام التطور العلمي والتقنيات الحديثة في حالة الشركات ذات العدد الكبير من الأعضاء المساهمين فأنه طبقا ولأفضل الممارسات الدولية يمكن للشركة استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة ونظم الاتصال المختلفة لإتاحة فرص نقل الوقائع أو تسجيلها للمساهمين في الخارج والداخل وعلي الشركة أن تقوم بتسهيل إجراءات حضور المساهمين مع الالتزام بالقانون والنظام الأساسي للشركة فيما يخص إجراءات الدعوة للجمعية العامة وكيفية إدارتها والتصويت علي قراراتها[٢٥].

ومن منطلق حرص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة علي وضع الضوابط التي تكفل تنظيم إجراءات الاستثمار والتيسير علي السادة المستثمرين وتحقق سرعة إنجاز معاملتهم ، تماشيا مع معطيات التطوير التكنولوجي، يعمل بالضوابط التالية عند مشاركة الأعضاء في اجتماعات مجالس إدارة الشركات من خلال المكالمات الهاتفية أو المرئية[٢٦].

أولا: يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة النص على جواز انعقاد مجلس الإدارة عن طريق المكالمات الهاتفية أو المرئية (الفيديو كونفرانس كول) على أن يدون محضر بالمناقشات والقرارات بالسجل المعد لذلك مع مراعاة احكام المادة ٨١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. شريطة حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة حضورا فعليا.

ثانيا: أن يتم تسجيل وقائع الاجتماع على أسطوانة مدمجة CD ويتم حفظها بالمركز الرئيسي مع التزام الشركات التي تسمح أنظمتها الأساسية بذلك باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتأكد من سلامة أمن وحماية وسائل الاتصال المستخدمة في مشاركة الأعضاء.

ثالثا: أن يثبت بكشف الحضور توقيعات السادة أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين على أن يدون أمين السر أمام اسماء الأعضاء المشاركين عبر المكالمات الهاتفية أو المرئية عبارة (حضر عن طريق الاتصال الهاتفي أو الفيديو) ويوقع كشف حضور أعضاء المجلس من أمين السر ورئيس الجلسة الذين يقع على عاتقهما التحقق من هوية المشاركين في الاجتماع عبر الفيديو أو الهاتف.

([24]) Jérôme Huet, Vote électronique dans les sociétés commerciales, le vendredi 21 juin 2002.

([٢٥]) الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ ص ١٥

([٢٦]) كتاب دوري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ والصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمنشور بصحيفة الاستثمار ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد (٢٠١٨/٥١٠٨٠) في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨

رابعا: أن يثبت بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة اسماء الأعضاء الحاضرين حضورا فعليا والمشاركين عبر وسائل الاتصال.[٢٧]

وكذلك أضافت الهيئة العامة للرقابة المالية بند فرعي جديد بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٧ (وضوابط استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت علي قراراتها عن بعد) إلي البند (رابعا : الجمعية العمومية للصندوق) الوارد بدليل حوكمة الشركات صناديق الـــتامين الخاصة المرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه ونصة الاتي [٢٨]:

(و) ضوابط استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها عن بعد مع عدم الإخلال بقواعد عقد اجتماعات الجمعية العمومية لصناديق الـــتأمين الخاصة المقررة قانونا، يجوز لصندوق التـــامين الخاص استخدام الأنظمة الإلكترونية لحضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية والتي تكفل لأعضاء الصندوق حضور تلك الاجتماعات وإثبات إجراءاتها والتصويت عليها عن بعد.

ويجب أن تتضمن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية بيان الآلية التكنولوجية المستخدمة في عقد الاجتماع والتصويت من خلالها، وكذا وسائل الاتصال التي تمكن أعضاء الصندوق من تقديم آية استفسارات خاصة بالاجتماع أو الموضوعات المعروضة به أو التصويت عليها.

ومن خلال ما سبق فقد أثبتت التجارب العملية جدوي التصويت الالكتروني في جمعيات المساهمين، وتحقيقه مزيداً من الفعالية باعتبار أن التصويت الإلكتروني عملية إدارية متكاملة، ووسيلة رقابية، وباعتباره جزءاً من عمليات الإدارة في الشركة إضافة إلى اعتباره ابتكار تكنولوجي، وإزاء ذلك يجب حث وتوعية المساهمين على ضرورة حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة، وعلى الشركة استخدام الوسائل الالكترونية ونظم الاتصال المختلفة لإتاحة فرص نقل الوقائع أو تسجيلها للمساهمين في الخارج أو الداخل. وأن تقوم بتسهيل إجراءات حضور المساهمين مع الالتزام بالقانون والنظام الأساسي للشركة فيما يختص بإجراءات الدعوة للجمعية العامة وكيفية إدارتها.

نتائج وتوصيات البحث: توصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات هي:

- إن اتجاه فلسفة المشرع المصري إلي وضع الإطار القانوني للتصويت الإلكتروني والتحول من الأسلوب التقليدي لإدارة شركات المساهمة التصويت التقليدي للمساهمين في الجمعيات العامة "، له مردوده الإيجابي على الشركة والمساهمين والاقتصاد بوجه عام.

([27]) Jamel E. Henchiri , Corporate Gouvernance Et Les Déterminants De La Pratique Du E-Vote , Corporate Governance Determinants Of E-Vote Practice, 2007 , pp. 5-7.

([٢٨]) القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٤ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٧ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٨٦ (تابع) في ١٧ ابريل ٢٠٢٤ ص ٣

- ساهم التصويت الالكتروني في فعالية الجمعيات العامة وقيامها بدوره الأساسي في إدارة الشركة، لما يمنحه هذا النظام من التغلب على ظاهرة غياب المساهمين وظاهرة العدد الهائل من المساهمين في شركات المساهمة.
- تمتاز طريقة التصويت بالمراسلة بالدقة كما أنه أقل تكلفة، وأسرع في جدولة النتائج، وتحسين أمكانية الوصول إليها بدقة أكبر ، كما أن نسبة الخطأ فيه أقل من الأخطاء البشرية والميكانيكية .
- كما ساهم في توسيع الخيارات المفتوحة أمام المساهمين في مجال التصويت ودورها الفعال في تحسين نسب المشاركة.
- تمتاز طريقة الجمع بين مؤتمرات الفيديو والاتصال الإلكتروني أكثر ابتكارا مقارنة مع التصويت بالمراسلة، وفيها يتم استخدام وسائل الاتصالات هناك في الوقت الفعلي، وتسمح هذه الطريقة المساهمين باستطاعة المساهمين التداول والتحدث وممارسة حقهم في التصويت عن طريق رابط الفيديو، مع البريد الإلكتروني لتبادل الوثائق المكتوبة.
- وجوب النص في النظام الأساسي للشركة على التصويت الإلكتروني باعتبار الأخير شكل من أشكال القرار يتطلب تعديل النظام الأساسي وموافقة المساهمين بالجمعية العامة غير العادية.
- اعتبار تصويت المساهم عن بعد على جدول أعمال الجمعيات العادية وغير العادية هو حضورا فعليا للجمعية و يسري عليه كافة القواعد والإجراءات المتعلقة بحضور الجمعيات.
- حق المساهم الذي اتبع نظام التصويت عن بعد في إلغاء تصويته وإعادة إبداء صوته إذا حضر اجتماع الجمعية العامة.
- – يؤدي التصويت الإلكتروني إلى زيادة الثقة في إدارة الشركة مما يؤدي بالتبعية إلى زيادة جذب الاستثمارات في هذه الشركة، حيث يهيئ استخدام المعلومات والتشاور والمشاركة في الاجتماعات فرصة للمساهمين كي يعرفوا خطط الشركة وتوصيل أراءهم لمجلس الإدارة وتقديم مقترحات نافعة في عملية اتخاذ القرار مما يجعل الشركة أكثر شفافية.
- كما أن التصويت الإلكتروني سوف يؤدي إلى تغيير وتحديث آليات ممارسة أعمال الشركة لتعمل بأدوات تكنولوجيا المعلومات، والوصول بآلياتها إلى أعلى مستوى ممكن من الدقة، علاوة على السير بها صوب الممارسة الديمقراطية المباشرة دون وسيط قدر الإمكان لتكون بحث ثورة سياسية صنعتها تكنولوجيا المعلومات في ظل نظام أمن فعال للمعلومات.

توصيات البحث:

- ضرورة عقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش تتعلق بنظام التصويت الالكتروني، وإبراز المزايا والعيوب المرتبطة بإدخال هذه التقنية الجديدة وتعريف الشركات والمساهمين وأعضاء مجالس الإدارات والتجار وكذلك القضاة الموظفين والمحققين بهذا النظام وتطبيقاته المختلفة، الأمر الذي يساهم في حل المشاكل التي ترجع بشكل خاص إلى قلة الخبرة لدي المساهمين في استعمال هذه الآلية.

- النظر في جدوي وملائمة خضوع التصويت الالكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركات المساهمة، بإضافة مادة لحجية الاثبات في التصويت الالكتروني.
- دعوة المشرع المصري إلى إضافة تعريف جامع للتصويت الالكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركات المساهمة، أسوة بالتعريفات الواردة في قانون التوقيع الالكتروني .
- الاهتمام بالتدريب الإلكتروني حيث يحتاج التصويت الإلكتروني مساهماً ورقيبًا مؤهلاً ومدربًا وذا وعي تكنولوجي وتنظيم دورات تدريبية للمساهمين والعاملين في هيئة الرقابة المالية المصرية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، وهيئة الأوراق والسلع الإماراتية على كيفية التصويت الإلكتروني عبر تقنيات البلوك تشن الإلكترونية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- د / أكنيدي، عبد المنعم. (٢٠٢١). المساهم الإلكتروني ، مفهوم مستجد في شركات المساهمة ، مجلة الحقوق ، العدد (٢٣).
- د/ أمين، عماد محمد. (٢٠٠٨). حماية المساهم في شركة المساهمة ، دار الكتب القانونية.
- الجندي، محمود محي الدين محمد. (٢٠٢٢). الجوانب القانونية للتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركات المساهمة، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق– جامعة دمياط، العدد (٦)، يوليو.
- د/ سرحان، سعودي حسن ، د / الفقي، عاطف محمد (٢٠٢٠). التجارة الإلكترونية ، مطبعة المعارف.
- د/ عبد العزيز، هاشم فتح الله عبد الرحمن. (٢٠٢٤). الثورة الرقمية الثانية (الرقمنة الإبداعية) وسوق العمل، البطالة التكنولوجية نموذجا ، مجلة إبداعات تربوية ، العدد (٢٨)، يناير.
- د / عرب، سلامة فارس. (٢٠١٨). التصويت التراكمي والتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركة المساهمة في القانون المصري ، " دراسة تأصيلية انتقادية، دار النهضة العربية.
- د/ فادي توكل (٢٠٢٢). التصويت الإلكتروني في شركات المساهمة عبر تقنية البلوك تشن (Blockchain)، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد (٣)، العدد (٢).
- كوكز، صدام فيصل ، التصويت الإلكتروني وأمن العملية الانتخابية الإلكترونية ، دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية ، جامعة الانبار العراق ٢٠١٢ .
- محمود محي الدين محمد الجندي (٢٠٢٢). الجوانب القانونية للتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعيات العامة لشركات المساهمة، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق– جامعة دمياط، العدد (٦)، يوليو، ص ١٠٩٥.

ثانيا: القوانين والكتب الدورية:

- الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بالقرار رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ .

- المادة ٢٤٠ مكرراً من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمضافة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢.
- دليل حماية المساهمين في الجمعيات العمومية الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٩ .
- كتاب دوري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٠ .
- كتاب دوري رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ والصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمنشور بصحيفة الاستثمار ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد (٢٠١٨/٥١٠٨٠) في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨.
- القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٤ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٧ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٨٦ (تابع) في ١٧ ابريل ٢٠٢٤ .

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Arnaud, M. Charpentier, Les Actionnaires Dans La Gouvernance Des Sociétés Cotées Françaises , Master 2 Professionnel Droit Des Affaires Et Fiscalité, Juin 2012.
- Boudry, A. (2005). Les actions de préférence. Magistère juriste d'affaire, DESS-DJCE, sous la direction de Michel Germain, Université Paris 2, Panthéon-Assas, Mai.
- Carlson, C. (2004). E-Voting Returns Mixed Results » Www.Eweek.Com، November 8.
- GIBSON, R.,. (2002). Elections Online: Assessing Internet Voting in Light of the Arisona Democratic Primary, Political Science Quarterly, Vol. 116, No. 4.
- Glotin, M. C. (2002). Les délibérations sociales par retransmission. J.C.P., E.L.
- Gritzalis, D.A. (2002). Principles and requirements for a secure e-voting system. Computer. Secure. (21), (6),.
- Huet, Jérôme,. (2002). Vote électronique dans les sociétés commerciales، le vendredi 21 juin.
- Jamel E. Henchiri , Corporate Gouvernance Et Les Déterminants De La Pratique Du E-Vote , Corporate Governance Determinants Of E-Vote Practice, 2007 ,.
- Jérôme Huet, Vote électronique dans les sociétés commerciales, le vendredi 21 juin 2002.
- Philippe Bissara,(2003). L'amelioration Des Conditions De Vote Des Actionnaires Non-Residents Des Societes Cotees Françaises, Janvier,.
- Ripert, G., & Roblot, R.. (2009). Traité de droit commercial, Les sociétés commerciales (Tome 1, Vol. 2). L'Extenso Éditions, Paris.